

■ كيف يمكن تأسيس منظومة ثقافية متطورة مساندة للمسار التنموي، بالتركيز على كل من ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل؟

استندت الورقة في منهجيتها على التحليل الكيفي للقضايا محل الاهتمام، مع استكشاف اتجاه بعض المتغيرات التنموية خلال الفترة محل الدراسة. جاءت الورقة البحثية في ستة أقسام رئيسية، اختص القسم الأول بالمقدمة. وتناول القسم الثاني استعراضاً للمفاهيم الرئيسية التي تستند إليها الورقة، مع عرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة. وانتقل القسم الثالث إلى استكشاف الملامح الرئيسية لحال التنمية بالتركيز على تلك العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي. وقدم القسم الرابع تحليلاً لواقع الثقافة السائدة، بالتركيز على ملامح قوته وضعفه، والفرص والتحديات المؤثرة عليه. ثم طرح القسم الخامس إطاراً عاماً للمستقبل المأمول، من خلال تبني رؤية مستقبلية لحال تلك الثقافة ومجموعة أهداف إستراتيجية يتعين العمل على إنجازها لبلوغ تلك الرؤية، بالإضافة إلى استعراض مصادر المخاطر الرئيسية التي قد تعترض مسار تحقيق تلك الرؤية وآليات التغلب عليها. وأخيراً صاغ القسم السادس أهم ما خلصت إليه الورقة البحثية من نتائج مع عرض لمجموعة من التوصيات.

شغلت قضايا الثقافة والتنمية بالقطاع عريض من الباحثين عبر مراحل تطور تاريخ علمي الاقتصاد والاجتماع. ولذلك يمكن الوقوف على العديد من المفاهيم والتعاريف الخاصة بكل منهما، حيث لم يتم الاتفاق حتى الآن على تعريف واحد لأى منهما. وفي المقابل كان لتحليل قضايا الثقافة والتنمية نصيب غير متواضع بين الدراسات التطبيقية. ذلك أن حكومات الدول التي شهدت تطوراً في حالتها التنموية - ومثالها اليابان، والدول الآسيوية الناهضة - قد أدركت منذ بداية مسارها التنموي أهمية تاصيل منظومة ثقافية داعمة لجهود التنمية التي يتم تبنيها لتؤتي ثمارها.

ومع تعدد المفاهيم والتعاريف - الخاصة بالثقافة والتنمية من جهة، والإسهامات الفكرية التي طرحتها العديد من الدراسات السابقة من جهة أخرى - يهدف هذا القسم إلى استعراض المفاهيم الأساسية التي تم الاستناد إليها عبر الورقة، إضافة إلى طرح بعض الكتابات السابقة التي تناولت بالتحليل العلاقة بين التنمية والثقافة، بالتركيز على ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل.

١.٢ حول مفهومي التنمية والثقافة

فيما يخص مفهوم التنمية يُشير الأستاذ "أمارتيا سن" (Amartya Sen) - الاقتصادي الهندي المرموق والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد - إلى التنمية بمفهوم الحرية الشخصية من خلال "توسيع مدى الخيارات المتاحة للفرد ليختار فيما بينها".

٢- مفاهيم وأطروحات حول العلاقة بين الثقافة والتنمية

- على أن التعريف الأكثر شمولاً لمفهوم التنمية - والذي تتبناه الورقة - قد يكون ذلك الذى قدمه الأستاذ "مايكل تُودارو" (Michael Todaro) وهو يشمل الآتى:¹
- رفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة مستويات الدخل والاستهلاك، والخدمات الصحية، والتعليم. الأمر الذى يتحقق من خلال مستويات نمو اقتصادى ملائمة.
- توفير ظروف وبيئة مواتية ومحفزة لنمو قدرات المواطنين من خلال تأسيس نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية ومؤسسات تُروِّج لكرامة واحترام العنصر البشرى.
- زيادة حرية الأفراد فى الاختيار من خلال توسيع مدى الخيارات المتاحة أمامهم.

ووفقاً لذلك فإن التنمية تُعدّ مفهوماً أكثر شمولاً من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادى (Economic Growth; EG)، الذى يعكس الزيادة فى قدرة دولة ما على إنتاج السلع والخدمات عبر فترة زمنية مُحددة. وهكذا يمكن لدولة ما أن تُحقق نمواً اقتصادياً من دون الارتقاء بمستوى التنمية، والعكس. وفى هذا السباق، حاولت العديد من الدراسات تبني بعض المؤشرات الأخرى - بخلاف النمو الاقتصادى - لقياس مستوى التنمية فى مجتمع ما. وكان من بين تلك المؤشرات مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index; HDI)، ومؤشر الفقر البشرى (Human Poverty Index; HPI)، ومؤشر معاناة البشرية (Human Suffering Index; HIS)، وتعكس جميعها العوامل غير النقدية للتنمية. وتتنبأ الورقة الحالية مؤشر التنمية البشرية كمقياس أساسى لحال التنمية.²

والتقافة - كما عرفها المؤتمر العالمى للسياسات الثقافية عام ١٩٨٧ - هى "مجموعة متشابكة من الروحيات، والماديات والأفكار المميزة التى يتسم بها المجتمع". وقام الأستاذان "راو وواتون" (V. Rao and M. Walton) بتعريف الثقافة بأنها: "الهيكل الاجتماعى، المعايير والقيم والممارسات التى تقوم عليها الهويات الاجتماعية والسلوكيات، والأنشطة الإبداعية، وتنمية الخيال". ومن ثم يمكن القول بأن ثقافة المجتمع لا تقتصر فقط على الفنون والآداب، ولكن تتسع لتشمل نمط الحياة، والحقوق الأساسية للإنسان، ومنظومة القيم والتقاليد والمعتقدات".

كذلك تبدو أهمية التأكيد على الأخذ بعين الاعتبار المفهوم الأوسع للمنظومة الثقافية، لتشمل كذلك ثقافات الآخر - المنتشرة فى المحيط الدولى - والتى باتت ذات تأثير معنوى على المجتمع المحلى. وهكذا، يمكن إجمال ثقافة مجتمع ما بأنها "نمط الحياة المعاشة" (The Life Style)، بما يتضمن من معانٍ ودلالات يعيش

¹ Wikipedia. "Economic Development", http://en.wikipedia.org/wiki/Economic_development, 24 November 2008.

² Ibid.

بمقتضاها الأفراد ويتواصلون من خلالها، علماً بأن المجتمع فى أية دولة قد ينطوى على عدد من أنماط الحياة التى يمكن مشاهدتها، دون الاقتصار على نمط وحيد.

أما "الاستهلاك" فهو تعبير عن الاستخدام النهائى للسلع والخدمات التى يتم إنتاجها فى المجتمع أو خارجه. وهكذا يمكن القول بأن مفهومى الثقافة والاستهلاك يسيران فى طريقين متباعدين، وإن كانا يُعبران عن سلوك انساني فى النهاية. فالأول يُشير إلى جانب رمزى من السلوك، بينما يدلل الثانى عن جانب مادى. وقد جاء التقاء المفهومين فى مفهوم واحد "الثقافة الاستهلاكية" كمُحصلة تغيرات اجتماعية واقتصادية، جعلت من السلوك الاستهلاكى تعبيراً عن دلالات وسلوكيات تتجاوز مجرد استخدام السلعة أو الخدمة. وهكذا يمكن تعريف "ثقافة الاستهلاك" بأنها مجموع المعانى والرموز والسلوكيات المصاحبة لعملية الاستهلاك بدءاً من تبلور الرغبة فى الاستهلاك، مروراً بالاستهلاك الفعلى، وانتهاءً بما بعد الاستهلاك. ويمكن الوقوف على مجموعة من السمات المميزة لثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى كما يعرضها الإطار رقم (١).^٣

إطار (١)

التمييز الذى تروج له ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى

- اقتناء السلع والخدمات الحديثة.
- اقتناء السلع والخدمات باهظة الثمن.
- اقتناء السلع المتفردة فى خصائصها، ومحدودة الانتشار.
- استعراض السلوك الترفى بالإلحاح على إظهار سلوك التسوق والترفيه أمام الآخرين.
- استخدام الوسائل غير التقليدية لدفع النفقات، كبطاقات الائتمان والتسوق الإلكتروني.

المصدر: سعيد المصرى، "ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، السنة الثانية، العدد ١٩، يوليو ٢٠٠٦، ص ٢٥-٢٦

وفيما يخص "الإنتاج"، فإنه يُشير إلى ما تم إنتاجه من سلع وخدمات فى المجتمع، سواء كانت موجهة للمستهلك المحلى، أو لأسواق خارجية، وتشمل السلع غير تامة الصنع التى يتم استخدامها فى العملية الإنتاجية أو السلع النهائية. وكما هو الحال فى مفهوم "ثقافة الاستهلاك"، فإن "ثقافة الإنتاج" تُشير إلى مجموع المعانى والرموز والسلوكيات المصاحبة لعملية الإنتاج، بدءاً من التفكير فى الفرصة الاستثمارية، مروراً بالعملية الإنتاجية واختيار مدخلاتها، وانتهاءً بالأنشطة التى تقوم بها

^٣ سعيد المصرى، "ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، السنة الثانية، العدد ١٩، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦، ص ٧.

المنشآت بعد استكمال العملية الإنتاجية من بينها التوجه نحو أسواق بعينها، وسياسات التسعير والبيع وخدمات ما بعد البيع.

٢.٢ حول العلاقة بين التنمية والثقافة في ظل الدراسات السابقة

تناولت العديد من الأدبيات السابقة علاقة الثقافة بالتنمية، حيث تم دراسة وجود العلاقة من عدمها، كما تم دراسة مدى تأثير ثقافة مجتمع ما على بعض السلوكيات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع، ومن ثم تأثيرها على مستوى التنمية بشكل عام. وفيما يلي عرض لبعض الأدبيات التي تناولت هذه القضية.

تناول الأستاذ "لورانس هاريسن" (Lawrence E. Harrison) أهمية العوامل الثقافية ودورها في عملية التنمية. وقد أشار إلى وجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التنمية، وإن كانت العوامل الداخلية أكثر تأثيراً. وأيدت الدراسة دور الثقافة في تحقيق التقدم والتنمية، من خلال تناول عدد من القيم المؤثرة على عملية التنمية، أطلق عليها "النظام القيمي" (Value System). وأوضح أن النظام القيمي الحقيقي يشمل القيم التي تساعد على التنمية، وقيم أخرى مقاومة لها. وكلما كان اتجاه الثقافات السائدة نحو تلك القيم التي تدعم عملية التنمية، فذلك يؤدي إلى تقدم الدولة وتنميتها والعكس. وقد قامت الدراسة بمقارنة حال عدد من القيم بين مجموعة من الدول التي أحدثت تقدماً وأخرى ما زالت دولا نامية، عن بينها الآتي:

- إدارة الوقت: ففي حال الدول النامية، تركز ثقافة المجتمع عادة على ثقافة الحاضر أو الماضي، بما لا تشجع على التخطيط الجيد ومن ثم القيام بالتنمية المطلوبة، إضافة إلى انخفاض درجة أهمية الوقت لديها. على عكس الدول المتقدمة التي تركز دائماً على التخطيط للمستقبل، وتحدد المطلوب إنجازه في المستقبل، ومن ثم فإن عامل الوقت له قيمة ذات أهمية بالغة في تلك الدول.
- الادخار: تُعدُّ اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان، وسنغافورة - وحالياً الصين - من أهم النماذج الرشيدة لمستويات الادخار المرتفعة. ففي عام ٢٠٠١ بلغ معدل الادخار في سنغافورة ٤٤,٨% من الناتج القومي الإجمالي، وحققت الصين ٤٠,١%، وقد اقترنت هذه المعدلات المرتفعة من الادخار بما يتبعه الأفراد من تعاليم الكونفوشيوسية ذات الأصول الصينية، وبعض السياسات الاقتصادية المتبعة.
- الترقى الوظيفي: تؤثر العوامل الشخصية في المجتمعات البشرية، مع تباين درجة التأثير. ففي الدول المتقدمة يتم الاعتماد على جانب الجدارة والتميز كمحدد أساسي في عملية الاختيار للترقى الوظيفي في القطاعين العام

⁴ Harrison, Lawrence E., "Culture and Human Progress: The Values, Beliefs, and Attitudes that Work and Don't Work", University of South Florida, Globalization Research Center, Occasional Papers on Globalization, Vol. 2, No. 3, 2005, <http://www.patelcenter.usf.edu/assets/pdf/Harrison.pdf>

والخاص، مما ساعدها على التقدم بصورة سريعة. وذلك على عكس الدول المقاومة للتقدم، والتي تُؤثر غالباً العوامل الشخصية خاصة التي تتعلق بالعلاقات العائلية في اتخاذ قرارات شغل الوظائف والترقى، بما لا يتيح المجال لنمو الحافز الشخصي في التميز.

وفي نفس سياق أشار الأستاذ "جيانج شيكسو"⁵ (Jiang Shixue) -في دراسة له - إلى تأثير الثقافة على إحداث التنمية من خلال عقد مقارنة بين دول شرق آسيا "النمور الآسيوية" ودول أمريكا اللاتينية. وقد أشار الباحث بداية إلى وجود العديد من العوامل التي تُؤثر في حدوث التنمية منها عوامل اقتصادية، وسياسية، على أن العوامل الثقافية تؤثر بدرجة كبيرة - من خلال قنوات متعددة. فقد استطاعت النمور الآسيوية - بعد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي كانت تعاني منها في بداية السبعينيات - خفض معدلات الفقر، ورفع مستويات المعيشة، حيث تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي بنحو أربعة أمثال خلال ٢٥ سنة ماضية. ولقد لعبت "الثقافة الكونفوشيوية" ذات الأصول - الصينية - دوراً كبيراً في تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء بمستوى المعيشة، إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى من تشجيع الصادرات والاستغلال الأمثل للموارد.

وفي المقابل كانت الثقافة السائدة في دول أمريكا اللاتينية هي ثقافة (Ibero-Catholic or Hispanic heritage)، والتي أشارت العديد من الدراسات أنها كانت سبباً في الأزمات والاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول⁶. ومن أهم ملامح هذه الثقافة الآتى:

- عدم الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية، والفرد والأسرة يأتي على حساب المجتمع بأسره.
- ثقافة ضد الديمقراطية، وضد الالتزام والمسؤولية.
- النظرة الأزدرائية للعمل في تلك الدول، حيث ينخفض الحافز على العمل، حتى ظهرت بعض الأقوال المأثورة بهذا الخصوص منها: "إن العامل المكسيكي يُجبر على العمل الجاد ولكنه يحلم بحياة الفراغ"، و"إن العمل من أجل المعيشة فقط وليس العكس".
- الاهتمام بالماضى والحاضر فقط دون النظر إلى المستقبل.
- تفضيل الأفراد الإنفاق عن الادخار، حتى إن الفقراء ينفقون بتفاخر لإخفاء ما يواجهون من فقر.
- عدم اهتمام أصحاب الأعمال إلا بتحقيق المكاسب السريعة، دون الاهتمام بتوسيع وتقوية السوق.

⁵ Shixue, Jiang, "Cultural Factors and Economic Performance in East Asia and Latin America", undated, 1 December 2008, <http://orpheus.ucsd.edu/las/studies/pdfs/jiang.pdf>

⁶ أشارت بعض الآراء إلى أن العوامل الثقافية ليست السبب الرئيسي في حدوث الانهيار الاقتصادي لتلك الدول، وهو ما ترجعه بعض الأدبيات إلى عدم إمكانية تحديد ما إذا كان هناك اختلاف كبير بين الثقافة السائدة في التسعينيات والثقافة السائدة في الثمانينيات في تلك الدول.

وفي نفس السياق تناول الأستاذ "محمد بشير"^٧ التجربة الماليزية لإنجاز التنمية الاقتصادية، والتي اقترنت بتنمية بشرية واجتماعية، وكان المكون الثقافي من العوامل الرئيسية لتحقيق ذلك. فقد اتجهت ماليزيا إلى تبني قيم إيجابية تساهم في تحقيق التنمية من خلال الدمج بين قيم دول شرق آسيا "الكونفوسيوشية" وتعاليم الدين الإسلامي. وقد صاغت ماليزيا سياستها الثقافية عام ١٩٧١ استناداً إلى مبدأ "النظر شرقاً" لتقليد القيم الإيجابية في اليابان وكوريا الجنوبية، إلى جانب استيعاب ثقافات أخرى لإثراء الثقافة القومية، والتمسك بالدين الإسلامي كدين رسمي للدولة، مع كفالة حرية العقيدة للآخرين. وقد بلغت أهمية الجانب الثقافي والقيمي في التجربة الماليزية عندما صاغت هدفاً تحققه بحلول عام ٢٠٢٠ وهو تأسيس مجتمع قيمى كامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التدن القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة".

وبالرغم من أهمية العوامل الاقتصادية التي يتعين توافرها للترقى بمستوى التنمية فى الدولة، إلا أن الدراسات والتجارب الدولية قد أيدت وجود دور هام للمنظور الثقافي، نظراً لتأثيرها على سلوك وتوجهات المواطنين تجاه العديد من السلوكيات كالادخار، والاستهلاك، والعمل، والتعليم. هذا ويعرض الإطار رقم (٢) ارتباط الأداء التتموى بالمكون الثقافي السائد عبر مراحل زمنية مختلفة منذ أواخر القرن الثامن عشر وفقاً لأطروحات بعض الدراسات.

إطار (٢)

ارتباط التنمية فى العالم بالتأثير الثقافى

قسمت الأدبيات عملية التحديث والتنمية فى العالم إلى ثلاثة مراحل، وتم ربطها بالثقافة السائدة فى ذلك التوقيت وهى كالتالى:

- المرحلة الأولى (أواخر القرن الثامن عشر – منتصف القرن التاسع عشر): دول غرب أوروبا مركز التنمية، والثقافة ذات تأثير هى الثقافة المسيحية.
- المرحلة الثانية (منتصف القرن التاسع عشر – النصف الأول من القرن العشرين): اتسعت دائرة الدول ذات الأداء التتموى الجيد لتتضمن إلى جانب دول غرب أوروبا ككل من دول شرق أوروبا، وأمريكا الشمالية، وتأثرت دول أمريكا الجنوبية بموجة التنمية خلال هذه الفترة، استمرت الثقافة المسيحية كثقافة مؤثرة فيما عدا دولة اليابان.
- المرحلة الثالثة (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية): تضمنت دول أمريكا الجنوبية وآسيا واعتبرت دول شرق آسيا نواه الازدهار الصناعى، والثقافة ذات تأثير هى ثقافة الكونفوسيوشية* باستثناء دول أمريكا اللاتينية.

تعد دولة الصين مصدر تلك الثقافة، وامتد تأثيرها إلى دول إقليم شرق آسيا.

⁷ محمد شريف بشير، "التنمية والقيم الثقافية: تجربة التنمية الماليزية"، مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤، <http://www.biblioislam.net/Elibrary/arabic/library/card.asp?tblID=3&id=8747>